مجتمع

تظاهرة نسائية في كابول منددة بقرارات «طالبان»

نظمت عشرات النساء تظاهرة أمام مقرّ وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في العاصمة الأفغانية كابول والذي كان سابقاً مقرّ وزارة شؤون المرأة، ضدّ قرارات حركة طالبان الأخيرة ومنها منع النساء من التنقّل داخل المدن من دون مرافقة رجل. وقد أطلقت النساء هتافات ورفعنَ لافتات تدين قرارات طالبان الأخيرة وتطالبها بالسماح لهنّ بالعمل من أجل الحصول على لقمة العيش. كذلك طلبت النساء من المجتمع الدولي العمل والضغط على طالبان من أجل السماح لهنّ بالعمل والحصول على التعليم. (العربي الجديد)

فرنسا: علاوة لأطقم تمريض الرعاية المركزة

أعلن رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس، أمس الثلاثاء، أنّ أطقم التمريض في وحدات الرعاية المركزة سوف تُمنح علاوة شهرية قيمتها 100 يورو بدءاً من يناير/ كانون الثاني المقبل، في إطار سعي فرنسا إلى تحسين ظروف عمل الأطقم المنهكة بفعل أزمة كورونا. أضاف أنّ «الأمر يتعلق بتحسين الجاذبية والتدريب والتأهيل وظروف العمل في وحدات الرعاية المركزة وتقدير مهارات العاملين فيها». ويأتي هذا القرار قبيل إعلان وزير الصحة أوليفيه فيران مجموعة من الإجراءات لسدّ العجز في عدد العاملين في الخطوط الأمامية. (رويترز)

«التأهّب للأوبئة» ضرورة عالمية

للعام الثاني على التوالي، ختمت الأمم المتحدة روزنامتها للأيام والأسابيع السنوية باليوم العالمي للتأهّب للأوبئة في السابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول، والحافز وراء ذلك الجائحة التي تسبّب فيها فيروس كورونا الجديد والتي تؤرّق العالم منذ عامَين. ويوضح القائمون على هذا اليوم أنّه بحسب ما يتّضح انطلاقاً من أزمة كورونا، فإنّ الآثار المدمرة للأمراض المعدية والأوبئة الرئيسية على الأرواح البشرية تلحق ضرراً هائلاً بالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية طويلتَي الأجل. كذلك فإنّ الأزمات الصحية العالمية تهدّد بإثقال كاهل النظم الصحية المنهكة بالفعل، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وإلحاق ضرر هائل غير متناسب بسبل عيش الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، واقتصادات أشدّ البلدان فقراً وضعفاً. بالتالي تبرز حاجة ملحّة إلى إقامة نظم صحية قوية لديها قدرة على الصمود، تشمل الفئات الضعيفة أو تلك التي تعيش ظروفاً هشّة، وتكون قادرة على التنفيذ الفعّال للوائح الصحية الدولية. ويحذّر القائمون على هذا اليوم من أنّ الأوبئة في المستقبل قد تتجاوز، في ظل غياب الاهتمام الدولي، حالات التفشّي السابقة لجهة الشدّة والخطورة. لذا تبرز أهميّة قصوى للتوعية، وتبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات، والتعليم الجيد، وبرامج الدعوة بشأن الأوبئة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، إذ إنّها تدابير فعّالة للوقاية من الأوبئة والتصدّي لها. (**العربي الجديد**)

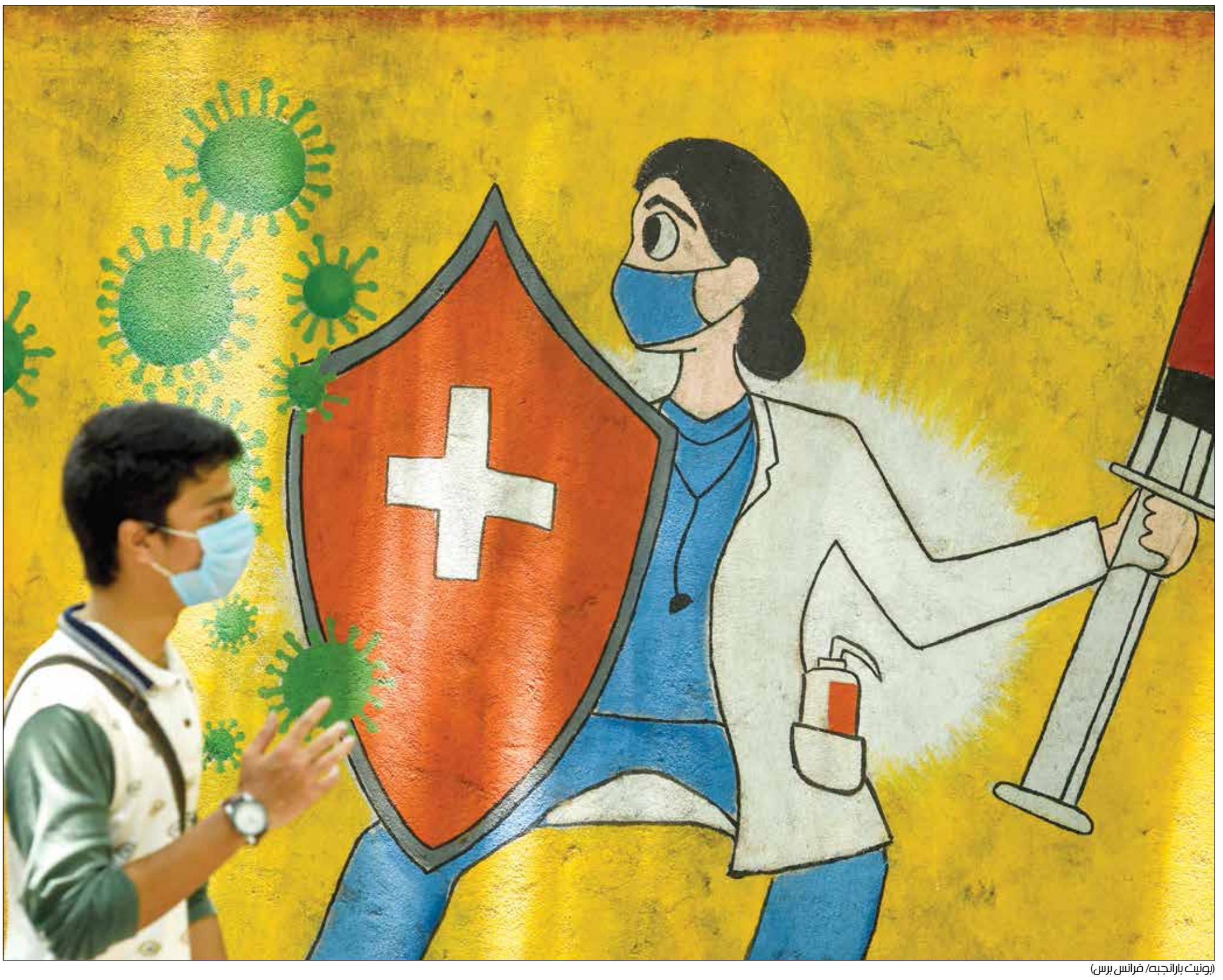

(بونيت باراتجيه/ فرانس برس)

أستراليا البريطانية «فرنسية أولاً»؟

لندن ـ **العربي الجديد**

في محاولة للإشارة إلى أهمية الدور الفرنسي في اكتشاف ساحل أستراليا، عرضت مكتبة ولاية فيكتوريا الأسترالية، في حفل خاص أقامته أخيراً، أولى الخرائط الفرنسية لاكتشاف الجزيرة الأكبر في العالم، وذلك في حضور السفير الفرنسي جان بيار ثيبولت. وأورد تقرير نشرته صحيفة «ذي غارديان» البريطانية بعنوان «الساحل الفرنسي: المستكشفون الأوائل الذين أثاروا مخاوف البريطانيين من أستراليا الفرنكوفونية» أنّ «الخريطة عُرضت مع مجموعة من الكتب الفرنسية القديمة، ما شكل موضع فخر للسفير الفرنسي بدور بلاده في اكتشاف الأرض الجديدة (أستراليا)».

وتناول التقرير أيضاً تاريخ الرحلات الفرنسية إلى أستراليا، وأولها تلك الاستكشافية التي قادها الرحالة نيكولاس بودان في خضم الحرب الفرنسية – البريطانية، حين حصل على موافقة نابوليون بونابرت، لاكتشاف أراضٍ جديدة قرب المحيط الهادئ، ما مهّد لإطلاق رحلتهُ.

وتفيد المعلومات التي نشرتها «ذي غارديان» بأن توثيق معرفة الفرنسيين بالقارة الأسترالية حصل عام 1811، حين رسم الفرنسيون الخرائط الأولى شبه الكاملة للساحل الأسترالي، وذلك قبل نحو ثلاث سنوات من قيام البريطانيين بهذه الخطوة، لذا قد يكون جزءاً من أستراليا فرنكوفونياً». في مارس 1772، أبحرت بعثتان فرنسيتان إلى مناطق مختلفة من أستراليا، ووصل مارك جوزيف ماريون دوفرسن إلى منطقة تسمانيا التي تختصر باسم «تاس» وتبعد 240 كيلومتراً عن جنوب البر الرئيسي لأستراليا، واستقر هناك فترة وجيزة مع السكان الأصليين. كذلك وصل مستكشف فرنسي آخر، هو فرانسوا دي سان ألوارن إلى مناطق غرب أستراليا، ودفن زجاجات تحتوي على بيانات وعملات قديمة كدليل على اكتشافه الأرض الجديدة. وقد عُثر على إحدى هذه الزجاجات عام 1998، ووُضعت في المتحف البحري غرب أستراليا.

وفي عام 1768، حاول الأميرال والمستكشف الفرنسي لويس أنطوان، حاكم منطقة بوغانفيل التي تعتبر أكبر جزيرة في أرخبيل جزر سليمان، الإبحار بسفينته نحو الغرب، لكن مهمته فشلت بسبب الحاجز المرجاني، وذلك قبل عامين فقط من وصول القائد جيمس كوك، المستكشف في البحرية الملكية البريطانية، إلى الساحل الشرقي لأستراليا.

وبعد 20 عاماً، وصل أسطول فرنسي إلى الخليج البوتاني شرق أستراليا، وتبعته سفينتان بقيادة المستكشف جان فرانسوا دي غالوب الذي كان قد بدأ عام 1785 رحلة لاكتشاف المحيط الهادئ.

تشير أستاذة العلوم الإنسانية في جامعة فليندرز الأسترالية، دانييل كلود، المسؤولة عن قسم الاستكشاف الفرنسي للمحيط الهادئ، إلى أن «الأستراليين يعتقدون أنّ البريطانيين امتلكوا القارة كلها بعد عام 1788، لكن الأمر لم يكن كذلك حينها، إذ حاول البريطانيون حينها الادعاء أن اللغة الإنكليزية أساسية في أستراليا من أجل تأكيد دورهم ووجودهم، علماً أنه لا يستبعد أيضاً قلق البريطانيين أنفسهم من مطالبة فرنسا بجزء من القارة». وتقول كلود إن «باريس لم تظهر حينها حماسة كبيرة للقيام بأنشطة استعمارية خاصة، لأن أوضاعها الداخلية كانت صعبة. وفعلياً لم تمنح الموافقة لاكتشاف أراضٍ جديدة بهدف الاستعمار، بل لرسم خريطة المنطقة، وجمع المعرفة العلمية.

وتكتب «ذي غارديان» أنه «رغم أهمية ما قام به الرحالة بودان، لكن إرثه أُخفي لعقود. وتزعم روايات أن نابليون غضب جداً من الرحالة بودان، فيما تنقل «ذي غارديان» أن «خبراء تاريخ يشككون في صحة تعليق منسوب إلى نابليون قال فيه إن بودان فعل حسناً حين مات، لأن مصيره كان الشنق بسبب فشله في الطعن بمزاعم اكتشاف بريطانيا لأستراليا».

وفي مؤشر لاستبعاد نية بونابرت إعدام بودان، كتب المستكشف والعالم الإنكليزي ماثيو فليندرز في رواية ألفها عن طوافه حول القارة الاسترالية، أن ضابطاً فرنسياً يدعى هنري دو فرسينات أخبره أن الرحلة الفرنسية لم تكن للاستعمار، وقال له: «كيف يمكن أن نكتشف مناطق جديدة، ونحن لا نملك قذائف». بالنسبة إلى الأستاذة كلود التي قدمت نتاج عملها عن اكتشاف فرنسا أستراليا في فيلم وثائقي عرضته أخيراً، «يمكن أن تساعد الغزوات الفرنسية في تغيير طريقة تفكير الأستراليين بتاريخهم. فالشيء المثير للاهتمام، معرفة إذا كانت الأمور ستختلف قليلاً»، في إشارة إلى الدور المحتمل لفرنسا في اكتشاف أستراليا أو ساحلها.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الخرائط الأولى

يعود تاريخ الخريطة الفرنسية التي تسلّمها السفير الفرنسي في أستراليا، جان بيار ثيبولت، إلى الرحلة المعروفة باسم «04-1801» التي رسم فيها طاقم المستكشف بودان جزءاً من الساحل الجنوبي للجزيرة. وجاء ذلك استكمالاً لتحديد المستكشفين الفرنسيين أجزاءً عدة من ساحل القارة قبل عقود من اعتراف بريطانيا بمستعمرتها.

تحقيق

طلاب سوريون
شهادات الشمال بلا اعتراف دولي

يواجه طلاب المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري أزمة الاعتراف بشهاداتهم، ما يمنعهم متابعة دراستهم بالخارج، في انتظار اعتراف دولي

طلاب من جامعة حلب الحرة (بكر القاسم/ فرانس برس)

عبد الله البشير

في ظلّ الاستقرار النسبي الذي تشهده مناطق شمال غربي سورية منذ سنوات عدة، كان التعليم الجامعي من الأمور الأساسية نظراً لحرمان الكثير من الطلاب من التعليم، خصوصاً أنّ الطلاب كانوا هدفاً لقوات أمن النظام السوري، ما جعلهم يلجؤون إلى الجامعات في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام.

وخلال السنوات القليلة الماضية، تطوّر التعليم الجامعي بشكل ملحوظ، خصوصاً منذ افتتاح جامعة حلب الحرة بريف حلب الغربي عام 2015، بقرار من الحكومة السورية المؤقتة، والتي أتاحت سابقاً فرص التعليم عن بعد للطلاب المحاصرين في مناطق الغوطة الشرقية وحمص وريف حمص الشمالي ودرعا، قبل تهجير سكان هذه المناطق. كما افتتحت جامعة إدلب مطلع عام 2015، مع سيطرة فصائل المعارضة على المدينة. وفي ظل السعي لتطوير التعليم الجامعي، تبقى مشكلة الأعراف بالشهادة في صدارة المشاكل.

في هذا الإطار، يتحدث رئيس جامعة حلب الحرة عبد العزيز الدغيم عن نقاط عدة تعيق تطوير الجامعة. ويقول لـ «العربي الجديد»: «ما تعانيه الجامعات في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، سواء الجامعات ذات الطابع الحكومي أو الجامعات الخاصة هو الاعتمادية والاعتراف، وأن يتمكن الطالب بعد التخرج من متابعة الدراسة في جامعات دولية خارج الحدود، وليس فقط الاعتراف بشهادته داخل الحدود».

يضيف أنّ الشهادة التي تعطيها جامعة حلب معترف بها في الداخل. واستطاع بعض الطلاب متابعة الدراسات العليا في جامعات تركية. وفي الوقت الحالي، «يتابع أكثر من 6 طلاب تخرجوا من جامعة حلب دراستهم في جامعات تركية. لكن للأسف، هذه ليست قاعدة ولا تعني أنّ الجامعة أصبحت معتمدة». ويوضح أنّ «القضية سياسية وقانونية كعلاقتنا مع العالم بالنسبة للثورة السورية واعترافه بحقوق الشعب السوري. يجب على العالم أن يعترف بالجامعات في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام وهذا ما نعانيه». يضيف الدغيم أنّ «الاعتراف الدولي بجامعة حلب ليس متاحاً حتى الآن. لكن تحاول الجامعة التشبيك مع مؤسسات تعليم عالٍ في العالم. كما أن تركيا بشكل خاص تمنح الطلاب إمكانية المتابعة». وفي ما يتعلق بتطوير التعليم الجامعي للفترة المقبلة، يقول إن الدعم المادي قليل، «لكن علينا أن نطبق المعايير المطلوبة المتعلقة بشهادة الطالب وتطوير المناهج لتتناسب مع تطورات المرحلة، وأن يحمل الطالب شهادة معترف بها، وبالتالي نستطيع توفير المعايير الأكاديمية. أما قضية الاعتراف السياسي والقانوني، فهذا يتعلق بموقف العالم من الشعب السوري».

وتضم مناطق الشمال السوري جامعات عدة، منها حلب الحرة، وهي أكبر الجامعات في المنطقة وتتبع للحكومة السورية المؤقتة، وجامعة النهضة وجامعة الشام وجامعة أرام وجامعة الشام التي تتبع لهيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH)، بالإضافة إلى جامعتي المعالي والزهراء. وأبرز ما يواجهه الطلاب الراغبون بالالتحاق بهذه الجامعات هو الأقساط والاعتراف، على الرغم من وجود اتفاقيات مع بعض الجامعات التركية.

من جهته، يقول خالد العلي، أحد الخريجين حديثاً من جامعة إدلب، لـ «العربي الجديد»: «هناك العديد من المشاكل التي يجب التنبه إليها في ما يتعلق بالتعليم الجامعي في شمال سورية، وفي مقدمتها الأقساط الجامعية التي تشكل عائقاً أمام الطلاب، وخصوصاً المنقطعين عن التعليم والذين ليس لديهم أي مصدر مالي لمواصلة التعليم الجامعي، بالإضافة إلى فرص العمل القليلة». كذلك، فإنّ «أجور الكادر التعليمي ضئيلة وتدفعها مترك للتعليم الجامعي والبحث عن أعمال أخرى أو حتى مغادرة المنطقة غير الخاضعة لسيطرة النظام، الأمر الذي يشكل مشكلة تضاف إلى مشاكل التعليم الجامعي. أما الحصول على فرص لاستكمال الدراسة هو أمر صعب لحملة الشهادات الصادرة عن جامعة إدلب، وقلة من الطلاب تمكنوا من مواصلة التعليم في الجامعات التركية، وهم عادة طلاب متفوقون».

يتابع: «تبقى مشكلة الشهادة غير المعترف بها العائق الأساسي أمام كافة المتخرجين من الجامعة، ونرجو أن تحصل الجامعة على اعتراف، إذ إنّ الشهادة الجامعية هي ورقة ليس لها فائدة خارج حدود المنطقة غير الخاضعة لسيطرة النظام. كما أن تعب سنوات الدراسة كله مرهون بهذه الشهادة التي هي الإثبات الوحيد على التحصيل العلمي في نهاية المطاف».

وهناك خطوات يجب على الجامعات العمل عليها للتحقيق الاعتراف بالشهادة الجامعية، وتأتي بالتدرج وتحتاج لفترة زمنية. ويؤكد أحد المدرسين الجامعيين العاملين شمال سورية لـ «العربي الجديد» والذي فضل عدم ذكر اسمه، أنّ «أولى الخطوات المفقودة في جامعات المنطقة، هي غياب آليات مراقبة جودة التعليم، سواء المناهج أو الامتحانات، وهذا الأمر عائق أمام الاعتراف الدولي بالشهادات الجامعية الصادرة عن الجامعات في المنطقة».

> الاعتراف يأتي بعد تأسيس الجامعة عندما يكون لها مصداقية وترتيب عالمي

يضيف أنّ «الاعتراف يأتي بعد تأسيس الجامعة عندما يكون لها مصداقية وترتيب عالمي، وكله يحتاج لشفافية ووجود مناهج وجودة علمية، ويتطلب ترتيبات إدارية. كما تحسن وضع جامعة حلب الحرة بعدما تسلم إدارتها عبد العزيز الدغيم، وأصبحت أفضل لكنّ العمل غير كاف حتى الآن. تطوير التعليم الجامعي والحصول على الاعتراف يجب أن يسبقه اتباع الأسس العلمية في الجامعات، من قواعد إدارة وشفافية وعدم تدخل جهات خارجية في الجامعات وكله يمهد للحصول على تقييم واعتراف عالمي».

ويتابع: «المشكلة الأساسية التي تعاني منها الجامعات هي المناهج، خصوصاً تلك التربوية في كليات الشريعة والحقوق والتربية. وحتى الآن، فإنّ المناهج هي مناهج النظام نفسها، وبالتالي نعمل على إعادة إنتاج نفس منظومة النظام. والخطوة التي يجب القيام بها هي بناء مناهج جديدة تتناسب مع المرحلة الجديدة وتلبي احتياجات المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، وهذا ما تعاني منه أكبر جامعة في المنطقة وهي جامعة حلب الحرة».

وتأسست جامعة حلب الحرة بقرار من الحكومة السورية المؤقتة في عام 2015 وبدأت أعمالها في كل المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، أي حلب وإدلب وريف حمص وريف دمشق ودرعا بأكثر من ثلاث عشرة كلية وأربعة معاهد تقنية. واستقبلت جامعة إدلب الحرة نحو 4500 طالب وطالبة في عامي 2015 و2016، وكان عدد الكادر التعليمي فيها 94. ويزيد عدد الطلاب في الوقت الحالي فيها عن 15 ألف طالب، والكادر التدريسي عن 170.

منح طالبية

في 26 سبتمبر/ أيلول الماضي، أطلق فريق ملهم التطوعي برنامج منح للطلاب في الشمال السوري، في مبادرة لمساعدتهم على تأمين المصاريف الجامعية. وحدّد مجلس التعليم العالي في الحكومة السورية المؤقتة رسوم التسجيل في جامعة حلب الحرّة لهذا العام بمبلغ 300 دولار للكليات الطبية، و250 دولاراً لكليات الهندسة، و200 دولار لكلية الحقوق، و175 دولاراً للآداب.

أكاديميا

العراق: امتحانات وسط الوباء

زهير هواري

بدأ العام الدراسي الجديد في العراق على وقع أزمة مركبة لها جوانب متعددة تعوق العملية التعليمية كتركة عن العام الماضي. يأتي هذا مع الامتحانات الحضورية التي لا يمكن وصف الإجراءات الوقائية التي رافقتها في سائر المحافظات باستثناء كردستان، بالكافية؛ إذ إن أبسط وصف لها كان أنها «ضعيفة» أو هزيلة بالأصح، فقد جرى خلالها إهمال كبير حتى في تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي، عدا عمليات التعقيم المسبقة واللاحقة يومياً للقاعات والمراكز، وارتداء الكمامات وغيرها من إجراءات. وهو ما دفع بالبعض لاتهام الحكومة بالتمهيد لإطلاق موجة متجددة من الوباء.

ووفقاً لبيان أصدرته وزارة التربية العراقية آنذاك، فقد أنجزت الوزارة «استكمال تجهيز المدارس بالمستلزمات المطلوبة للامتحانات، فضلاً عن مسألة تغيير وتعقيم القاعات الامتحانية، والالتزام التام بشروط الوقاية الصحية المتعلقة بجائحة كورونا، بالتعاون مع الفرق الصحية». وهو البيان الذي كان محل استغراب في الأوساط الطبية والصحية والتربوية التي لم تلحظ ميدانياً درجة الالتزام بهذه المعايير التي ذكرتها الوزارة.

وانتقد مديرو المدارس «إجراء الامتحانات في عموم المدارس ولكافة المراحل الدراسية في وقت واحد، بدل تقسيمها زمانياً إلى مراحلها الطبيعية كما هي عادة في الصفوف الدراسية، ما تسبّب بضغط كبير على المدارس والمراقبين، نتيجة أعداد الطلاب الكبيرة من جهة، وارتفاع عددهم في الصف الواحد إلى حدود العشرين طالباً من جهة ثانية»، علماً أن الرقم الأخير يقترب من رقم الاستيعاب الأقصى في الظروف العادية.

وما ينطبق على المدارس ومراحل التعليم العام ما قبل الجامعي كان أيضاً منطبقاً إلى حد ما على الجامعات ومعاهد التعليم العالي. ومن المعلوم أن الامتحانات المباشرة مثلت أهون الشرور بالنسبة للقسم الأكبر من الطلاب في عموم المراحل والمحافظات، نتيجة فقدان التجهيزات الملائمة والخلل في أنظمة الاتصالات وشبكات التغذية بالكهرباء، وغيرها. وهو ما أكمل مشكلة التدريس غير المباشر على أي حال. وهكذا تضافرت معطيات متداخلة لتجعل من الامتحانات التي جرت في البلاد بمثابة مغامرة غير محسوبة العواقب بالنظر إلى مصادفتها موجة تفشي الوباء لجهة الإصابات والوفيات في البلاد.

ففي الوقت الذي كانت وزارة التربية والتعليم تطلق فيه الامتحانات كانت وزارة الصحة تؤكد أن «الموقف الوبائي الحالي ما زال خطيراً، حيث استمرّت نسب الإصابات في التصاعد بشكل مثير للقلق، وهي تتراوح بحدود 5 آلاف إصابة يومياً، في أعلى معدّل يسجّله العراق منذ بدء الجائحة».

(باحث وأكاديمي)

حرب أفغانستان أهدرت تعليم طلاب أميركا

عقدان ضائعان لأميركا في أفغانستان (كريستينا كوبيكار/ فرانس برس)

يتناول معالجون نفسيون، في تقرير نشره موقع «سايكولوجي تواي»، بسخرية عقدين من الاستثمار الأميركي في العنف الأفغاني، ويسألون ماذا يمكن أن تشتري 20 تريليون دولار بخلاف الحرب في أفغانستان؟

وانطلاقاً من رؤيتهم العميقة لضرر العنف على الناس والذي يتعاملون معه يومياً، يعتبر هؤلاء المعالجون النفسيون أن «كل حجج تحقيق السلام المطلق فارغة»، لذا يربطون العنف بالدرجة الأولى «باللامبالاة التي تسمح بازدهاره، فواضح أن عملية صنع القرار في إدارات الولايات المتحدة في ما يتعلق بالحرب استندت إلى أهداف غير واقعية، ومغالطات على صعيد التكاليف الباهظة، وتضليل للقيم».

ويشير التقرير إلى أنه «إلى جانب تكاليف الخسائر البشرية التي تحددها تقديرات بـ2500 جندي و4000 متعاقد أميركي فقدت الولايات المتحدة أكثر من 2 تريليون دولار على العمليات المباشرة للحرب في أفغانستان، وتجاوزت قروضها لتمويل هذه العمليات 6,5 تريليون دولار، إضافة إلى 2 تريليون دولار لتوفير الرعاية المستقبلية للمحاربين القدامى، و4 تريليونات أخرى شملت جوانب أخرى من الحرب على الإرهاب».

ويتابع: «في نتائج القفزات الأميركية إلى العنف التي لم تجلب أي ثمار، عانى الأفغان من تمويل واشنطن المجاهدين للمرة الأولى في بلادهم عام 1979 من أجل خوض الحرب الباردة مع دولة الاتحاد السوفييتي البائدة، وقتل حوالى مليونين منهم وبات 1,5 مليون معاقين».

في المقابل، يتحدث التقرير عن أن «تسديد تكاليف إرسال كل طالب أميركي إلى الدراسة الجامعية والدراسات العليا خلال عقدين كان سيتطلب 8 تريليون دولار في حين أن الموازنات السنوية لتمويل الصحة النفسية لا تتجاوز 225 مليار دولار، أي نحو واحد في المائة مما أنفقته الإدارات على جهود الحرب الأفغانية».

وفيما لم يكن حصاد نتائج هذه الحرب أكثر فائدة من إرسال كل طالب أميركي إلى الكلية، وإنشاء بنية تحتية وطنية شاملة لعلاج الصحة النفسية، ومواجهة جهود القضاء على السرطان والفقر والتشرد والتفاوتات العرقية والطبقية، يرى التقرير أنه «في المرة القادمة التي تواجه فيها الولايات المتحدة قرار نشر الموارد في حرب خارجية لا نهاية لها أو استثمارها في الشعب، ربما الأفضل أن تجمع الأخلاق والمصالح لتوجيه الناخبين بعيداً عن العنف ونحو المستقبل». ويذكّر التقرير بقول الرئيس السابق دوايت دي أيزنهاور: «كل بندقية تصنع، وكل سفينة حربية تشيّد، وكل صاروخ يطلق يعني السرقة من جياع لا يأكلون وبعاة من البرد لا يرتدون ملابس، وكلفة قاذفة ثقيلة حديثة هي مدرسة في أكثر من 30 مدينة».

(كمال حنا)

تونسيات يكتمنَ تعرّضهنّ للعنف

تونس ـ إيمان بن الحاج

هل تشكو النساء ضعفهنّ؟ هل يروين قصصهنّ مع العنف؟ هل من آذان صاغية لهنّ أم إنهنّ يدفنّ حكاياتهنّ في دواخلهنّ؟ هل يخفن البوح بمشكلاتهنّ أتقاء للوصم المجتمعي والعائلي؟ تساؤلات تُطرح فيما يسجّل العنف ضد المرأة في تونس أعلى النسب في السنوات الأخيرة، علماً أنها تضاعفت سبع مرّات في خلال فترة الحجر الصحي في عام 2020 لتصل إلى حدود 80 في المائة وفق إحصاءات رسمية. وبحسب المعطيات الأخيرة، يحلّ العنف الزوجي في المقدّمة مع نحو 75 في المائة من حالات العنف ضد المرأة المبلّغ عنها عبر الخط الأخضر 1899، ما بين الأوّل من يناير/ كانون الثاني 2021 و30 سبتمبر/ أيلول منه.

كثيرات هنّ التونسيات اللواتي يتجنّنّ الخوض في ما يتعرّضن له من انتهاكات ومضايقات يومية وعنف بكلّ أشكاله سواء أكان ذلك في داخل المحيط الأسري أو خارجه، إمّا عن وعي أو عن غير وعي، وإمّا خوفاً من تهديدات أزواجهنّ أو عائلاتهنّ، إلى أن يتحوّل الأمر إلى ضغوط نفسية مضاعفة قد لا تُحمد عُقباها بسبب الكتمان المتواصل.

ويُجمع متخصصون في علم النفس على أنّ عواقب وخيمة قد تنجم عن كتمان النساء تعرّضهنّ إلى العنف، منها الاكتئاب الشديد الأمر الذي يدفع في اتّجاه رحلة علاج نفسي مؤيّد. لكنّ لا إحصاءات رسمية حول نسب النساء اللواتي يقصدن عيادات الطبّ النفسي على خلفية العنف الذي يتعرّضنّ له. وفي ما عدا الخطوط الخضراء المفتوحة للتبليغ، لا تتوفّر البيانات واضحة ودقيقة لمعرفة حجم الأضرار النفسية للنساء المعنّفات ولا تفاصيل عن رحلة علاجهنّ النفسي في حال اقدمنّ على ذلك.

هناء (اسم مستعار) تبلغ من العمر 40 عاماً وهي واحدة من النساء التونسيات المعنّفات. تخبر «العربي الجديد»: «وقعت ضحية اغتصاب جنسي من قبل أخي في سنّ المراهقة، وقد تواصل الأمر لسنوات قبل أن يتوقّف عند التحاقي بالجامعة. سنوات مرّت، لكنّ الجرح ما زال ينزف في داخلي حتى اليوم، علماً أنّ أحداً من عائلتي لا يعلم بهذه المصيبة». وتؤكد هناء أنّ «هذا الأمر يُنهك عليّ حياتي ونفسيتي حتى اليوم، غير أنّ ملامحي وتصرّفاتي لا توحي بأنني تعرّضت إلى الاغتصاب من قبل أخي. والحديث في حلقات النقاش عن هذه المواضيع يُثيرني من الداخل ويُرعبني، لكنّني لا أتحدّث مطلقاً عمّا عشته».

> العنف الزوجي يمثل نحو 75 في المائة من حالات العنف ضد المرأة

وتشير هناء إلى أنّه «بمجرّد التفكير في التوجّه إلى طبيب نفسي، أشعر بإرهاق نفسي وكذلك جسدي. وفي اليوم الذي قرّرت فيه تلقّي العلاج، تحدّثت إلى المتخصصة عن كلّ ما يؤرقني إلا هذا الموضوع. شعرت بتجمّد روحي وعروقي ولم أستطع الخوض فيه. وتوقّفت عن العلاج نهائياً بعد جلستَين فقط». تضيف هناء: «أشعر بثقل نفسي وبألم شديد وأموت مرّات ومرّات، خصوصاً إذا عُرض عليّ الزواج. أعلم أنّني قد أكون في حالة اكتئاب مخفية من الممكن أن تنفجر إلى العلن، ومع ذلك أخاف البوح بما أشعر به».

من جهتها، تتحدّث فتحية (اسم مستعار) لـ «العربي الجديد» عن والدتها وحالتها النفسية. تقول: «لم أتوقّع يوماً أن تهجر أمّي بيتها وهي في سنّ تقارب الـ70 عاماً بسبب ما تتعرّض إليه من تنكيل ومضايقات يومية منذ سنوات طويلة من قبل والدي. هي تمرّ بحالة نفسية صعبة على الرغم من سنّها، وقد أويتها أنا وزوجي في بيتنا، لعلّنا نتمكّن من مساعدتها في الخروج ممّا هي فيه نظراً إلى رفضها الخضوع لأيّ علاج نفسي».

تُضيف فتحية: «أمي واعية بما مرّت به وكانت دائما تطلب الطلاق والانفصال، لكنّ العائلة والمجتمع لم يرحماها فظلّت تُقاوم لسنوات من أجلنا إلى أن انهارت كلياً في آخر موقف حدث في منزلها. فقد طردها والدي من البيت فجر أحد الأيام وتركها في الشارع من دون أيّ وسيلة اتصال، فقرّرت عدم العودة نهائياً. وعلى الرغم من أنّها اتّخذت قرارها، فإنّها تشعر بالذنب تجاه نفسها لأنّها لم تقدم على هذه الخطوة قبل سنوات طويلة، فهي كانت لترحم نفسها من رحلة العذاب التي عاشتها معه وتعيش تداعياتها اليوم». وتلفت فتحية إلى أنّها عرضت حالة والدتها أمام طبيب متخصص في الأمراض النفسية والعقلية، «فقارب تشخيصه أنّها تمر بحالة اكتئاب تستوجب المرافقة والحماية النفسية المتواصلة حتى لا تتفكر صحتها».

في سياق متصل، تقول رئيسة قسم الطب النفسي في «مستشفى الرازي للأمراض النفسية والعصبية» الدكتورة رابعة الجملي لـ «العربي الجديد» إنّه «في حال كانت الضحية في المرحلة الأولى من التأثيرات الحادة ولم تتكتّم عن الوضع الذي تواجهه ووجدت المساعدة، فإنّها قادرة على تجنّب الوصول إلى مرحلة الاضطراب المزمن. لذلك فإنّ كلّ المنظمات المدافعة عن المرأة تدعو النساء إلى الحديث والإفصاح عن حالاتهنّ».

من تظاهرة أخيرة منددة بالعنف ضدّ المرأة (جسن مراد/ Getty)

لبنان: «أونروا» تهمل فلسطينيي سورية

> يواجه اللاجئون الفلسطينيون الآتون من سورية إلى لبنان أزمة كبيرة في ظل إعلان «أونروا» تقليص خدماتها، وينوون التصعيد حتى تتراجع عن قرارها

بيروت ـ انتصار الدنان

أعلنت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أخيراً، عزمها إلغاء دفع معونة بدل الإيواء للعائلات الفلسطينية المهجّرة من سورية إلى لبنان وقدرها 100 دولار أميركي، بدءاً من الأول من يناير/ كانون الثاني 2022. وقالت الوكالة في بيان إنّها ستستبدل الدفعات النقدية متعددة الأغراض البالغة 100 دولار للعائلة الواحدة بمبلغ شهري قدره 25 دولاراً للشخص الواحد من مصادر تمويل أخرى تسعى الوكالة للحصول عليها حالياً. وستوقف مساعدة «المال في مقابل الغذاء» التي تدفعها «أونروا» للاجئين بسبب «الصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة».

ويعتمد 85 في المائة من عائلات فلسطينيي سورية في لبنان على مساعدات «أونروا» باعتبارها مصدراً أساسيًا لدخلهم. ويأتي هذا القرار في وقت يشهد لبنان أزمة مالية كبيرة. وبحسب إحصائيات «أونروا»، وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان إلى نحو 27 ألف لاجئ حتى عام 2020، يعيش معظمهم في المخيمات الفلسطينية والقرى في ظروف إنسانية واجتماعية صعبة. كما يعتمدون على المساعدات المالية المقطوعة التي تقدمها «أونروا» وسط تراجع المساعدات المالية والعينية التي كانت تقدمها الكثير من جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

في هذا الإطار، تقول جلنار رياض، التي تتحدر من مدينة الرملة (تقع في اللواء الأوسط على بعد 38 كيلومتراً شمال غرب القدس)، وكانت تقيم في مخيم اليرموك في سورية قبل أن تلجأ إلى لبنان عام 2013 بسبب الحرب في سورية، وتقيم حالياً في مخيم برج البراجنة (يقع في الضاحية الجنوبية لبيروت) مع والدتها: «أعمل متطوعة في جمعية المرأة الخيرية، وأحصل على بدل تطوع رمزي لا يكفي لسد احتياجات البيت، وتحديداً بدل إيجار البيت». تضيف: «اليوم، نعتمد على المعونة التي تقدمها أونروا، وهي 100 دولار بدل إيواء للعائلة و12,5 دولاراً للفرد بدل غذاء كل شهر»، لافتةً إلى أن بعض العائلات تتدبر أمورها ضمن هذه المعونة، علماً أن هذا المبلغ لا يكفي عائلات أخرى في ظل الغلاء الفاحش نتيجة انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية.

وكانت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) قد طالبت «أونروا» بالتراجع الفوري عن قرار تخفيض الدعم المالي والإغاثي للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان. وشددت في بيان أصدرته في وقت سابق على أن هذا القرار يتجاهل بشكل كبير الواقع الاقتصادي والمالي الصعب، الذي تواجهه جميع العائلات الفلسطينية السورية في لبنان مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي صارت تفوق قدرة العائلات على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

كما أشار البيان إلى أن جميع اللاجئين الفلسطينيين السوريين يقيمون في لبنان وفق برنامج إقامات مؤقتة تجدد كل ستة أشهر لدى المديرية العامة للأمن العام. كما أنّ جميع العائلات تقيم في منازل مستأجرة سواء في المخيمات أو في القرى أو المدن المجاورة، وتضطر إلى دفع بدلات إيجارات هذه المنازل التي ارتفعت كلفة إيجارها بشكل كبير بسبب تدني قيمة العملة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي.

من جهته، يقول اللاجئ الفلسطيني من سورية بشار ربحي، الذي يقيم في مخيم برج البراجنة، إنّ هذه المعونة تساعد اللاجئ الفلسطيني - السوري في تأمين معيشته، لأنّ الفلسطيني - السوري ممنوع من العمل في لبنان. ونتيجة لقرار «أونروا»، اعتصم البعض في المخيمات الفلسطينية أمام مكاتبها. كما نفذ اعتصام أمام مكتب «أونروا» الرئيسي في بيروت، وسلّم الأخير مذكرة تطالب بإلغاء هذا القرار المجحف بحق اللاجئين. يضيف أنّ هذه القرارات الظالمة تأتي في ظلّ الأزمة الاقتصادية في لبنان والارتفاع الكبير في الأسعار.

> ثمّة نيّة لخطوات تصعيدية منها اعتصامات أمام مكاتب أونروا

التي تقدمها كل شهر للاجئين الفلسطينيين من سورية، وأصدرت قراراً بإلغاء مبلغ المائة دولار الذي كانت تقدمه بدلاً للإيواء، وزيادة قيمة المعيشة للفرد من 12,5 دولاراً إلى 25 دولاراً. وهذا بالطبع لا يكفي، خصوصاً أنّ فلسطينيي سورية يعيشون في بيوت بالإيجار، ويعتمدون على هذه المعونة لتأمين بدلات إيجار المنازل. بالتالي، سيكون مصيرهم الشارع، لأنّهم لن يستطيعوا تأمين بدل إيجار البيت». وتشير إلى أنّ «هذا القرار يأتي ضمن برنامج سياسي دولي لاستهداف أونروا». تتابع: «ننوي القيام بخطوات تصعيدية، منها تنفيذ اعتصامات أمام مكاتب أونروا في مختلف المخيمات الفلسطينية، والمكتب الرئيسي أونروا في بيروت، وصولاً إلى الإضراب عن الطعام إلى حين تراجع أونروا عن قرارها المجحف بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية».

لقطة خشية من تفاقم الأوضاع المعيشية سوءا (نور عمرو/ فرانس برس)